تحليل التأثيرات الاقتصادية لأسعار النفط على اقتصاد العراق

عدنان ناصركريم

الدكتور حسيني يزدي

المقدمة :

لا شك في ان النفط يعد من اهم السلع الاقتصادية في العصر الحديث، فهو مصدر الطاقة الأساس ومصدر المواد الأولية لعشرات الصناعات، واي دولةٍ تمتلك ذلك المورد تثير حسد الدول الأخرى لما للنفط من فائض قيمة مرتفع نسبياً؛ إلا ان القرن العشرين اثبت عكس ذلك تماماً فالدول التي لا تمتلك ثروة نفطية حققت معدلات نمو اقتصادي تجاوزت ضعف التي تحققت في الدول التي تمتلك الثروة النفطية الامر الذي جعل الكُتاب ينعتون هذا المورد الضروري للحياة العصرية بمصطلح لعنة او نقمة النفط. يعد الاقتصاد العراقي أحد أكبر اقتصادات العالم اعتماداً على النفط فمنذ عام ٢٠١٦ اصبح ثالث اكبر مصدر للنفط الخام في العالم وهذا الامر يمثل ميزةً نسبة وتحدياً لباقي القطاعات في الوقت ذاته، وتاريخياً لم يكن النفط يشكل قطاع رئيساً للعراق إذ لم تتجاوز نسبته (١٠%) من الناتج المحلي الإجمالي إلا انه منذ عام ١٩٧٥ اخذت النسبة تتجاوز (٢٥%) بسبب توجه الحكومة له باعتباره مصدر سريع لزيادة ثروة البلاد من العملات الأجنبية وتنفيذ المشاريع التنموية العملاقة آنذاك؛ إلا ان الحروب والعقوبات الاقتصادية أدت لتراجع هذه النسبة لبعض السنوات؛ إلا انه ومنذ عام ٢٠٠٤ تضاعفت هذه النسبة؛ الامر الذي يعرض الاقتصاد العراقي لخطر أهواء سوق النفط العالمية.

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية حيوية للطاقة والتصنيع والحركة، ومشتقاته تستخدم في عدد كبير من الصناعات والحرف الأساسية المختلفة في العالم، كما أنه يشكل نسبة مهمة وفعالة في التجارة الدولية ويؤثر في كافة أوجه النشاط الاقتصادي، فالنفط مادة هيدروكربونية سريعة الإشتعال يمتلك طاقة حرارية مرتفعة، متعدد الاستخدامات متنوع المخرجات الإنتاجية إلى حد كبير، فمن استخداماته الواسعة كمصدر للطاقة الحرارية فهو يستخدم في أعمال القطاع الصناعي والزراعي وقطاع النقل و توليد الطاقة الكهربائية، ويستخدم في الصناعات البتروكيمياوية. هذه الخواص دفعت به ليكون المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي بمرونة طلب منخفضة، فمحدودية وندرة مصادره جعلته يخرج عن قوانين السوق التي تتم نتيجة للأحكام والقرارات التي يتخذها كل من المنتجين والمستهلكين، وإنتاجه ونقله وتسويقه على النطاق العالمي له تأثير هائل سواء على الدول التي تعتمد عليه كمصدر العملة الصعبة والدخل، أو تلك التي يعتمد عليه نشاطها الصناعي،

فقد تكفي أزمة نفطية واحدة لتعرقل اقتصاديات قائمة أو تنشأ حركة فاعلة في الاقتصاد بأثر التقلبات في أسعاره، لذا فقد رسمت معالم الخريطة الاقتصادية العالمية من الصراع المستمر بين الدول والشركات النفطية الكبرى للسيطرة على السوق.

الدولة في ظل الاقتصاد ألريعي عادة ما تكون غنية بما تملكه من سيولة نقدية، ولكن هذا الغنى أو الثراء لا ينعكس بشكل متوازن على كل فئات و شرائح المجتمع المختلفة، ويعود هذا إلى التوزيع غير العادل للدخل القومي، كما هو الحال في اقتصاد أي بلد ريعي وأحادي الجانب يرتبط ارتباطا وثيقا بالأزمات الاقتصادية العالمية نتيجة اعتماد مواردها المالية على العائدات الريعية النفطية التي تنعكس عليها آثار التذبذب والتغير في أسعار النفط على نحو مباشر، لذا فالاقتصاد ألريعي اقتصادا هش يتعرض دائما للازمات والاضطرابات المالية والبنيوية، هذه الاضطرابات التي تؤثر على كل مستويات البنى الهيكلية للمجتمع وعلى جميع الخطط التنموية والبرامج الإنعاشية، كما ويتخذ الاقتصاد الريعي المعاصر شكل اقتصاد الخدمات أو ما أصبح يعرف بالاقتصاد الافتراضي النقيض للاقتصاد الإنتاجي الذي يعتبر الأساس المادي الذي يحرك كل الظواهر الريعية.

العراق يعتمد على اقتصاد ريعي أحادي الجانب على النفط كمصدر أساسي في تعزيز جهوده التنموية ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام، ويعود ذلك بشكل أساسي لربحيته العالية وعائداته السريعة، خاصة خلال حقبة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين، إلا أن ما تعرضت له السوق النفطية العالمية من أزمات متتابعة بداية من سنة ١٩٨٦حتى سنة ٢٠١٠، وهي نتيجة لعدة عوامل انعكست في النهاية على تقلبات و تغيرات حادة في أسعار النفط انخفاضا وارتفاعا والتي أدت إلى حالة من عدم الاستقرار، وتنجم عنها آثارا اقتصادية تختلف باختلاف سلوك تلك الأسعار في السوق النفطية العالمية.

مشكلة البحث:

تعد التغيرات في أسعار النفط من المشاكل الأساسية التي وقفت حاجزا بوجه النمو الاقتصادي في أكثر المجتمعات وتجابهها أكثر دول العالم المختلفة وخاصة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بنسبة ٩٥%على النفط وخاصة خلال فترة التغيرات الأخيرة التي حدثت في العراق بعد عام ٢٠٠٥، ومن هنا لابد من التعرف على اثر أسعار النفط في النمو الاقتصادي وسنحاول الإجابة على الإشكالية الأساسية المتضمنة في السؤال الأتي:- ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق من هنا يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الآتي: إلى أي مدى تؤثر أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق؟ تتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

أ. ما هو واقع القطاع النفطي في العراق؟

ب.ما هو واقع النمو الاقتصادي في العراق؟

فرضية البحث:

يمكن تحديد الفرضية التي نسعى لاختبارها على النحو التالي: هناك علاقة قوية بين أسعار النفط وبعض عناصر النمو الاقتصادي وبالتالي هناك تأثير ايجابي و مهم لهذا المتغير على معدل النمو الاقتصادي ومنها (الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، الناتج المحلي الإجمالي)

أ. يعد النفط سلعة إستراتيجية مهمة في العالم لأنه حلقة وصل للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الريع الذي يعتمد عليه العراق في تلبية أهدافه وسياسته التنموية.

ب. يتضمن الاقتصاد النفطي دراسة الأنشطة المختلفة المتعلقة بالثروة النفطية في كافة جوانبها.

ت. يتأثر السعر النفطي بتقلبات الأسواق النفطية والذي ينعكس على واقع النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونها توضح إن أهمية النفط بصفة خاصة ومصادر الطاقة الأخرى بصفة عامة ، كون النفط يعد من القضايا الرئيسية التي شغلت الدول النفطية وما له من مزايا في الاقتصاد العالمي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى النظر في موضوع تقلبات أسعار النفط يأخذ طابعا عالميا، وهو ما يدفع إلى الضرورة الملحة في دراسته لاستشراف آفاق المستقبل واحتمالاته خاصة في الوضع الراهن الذي يعيشه العراق، ويمكن إبراز أهداف الموضوع من خلال النقاط التالية:

أ. أهمية قطاع النفط في ألعراق، وتأثير تقلبات أسعاره على الجوانب المختلفة للنشاط الاقتصادي وأهمية النفط في حد ذاته كسلعة ثمينة منتجة للطاقة ومربحة في نفس الوقت ويعتمد عليها اقتصاد البلد بشكل أساسي.

ب. تحليل وتقييم آثار تقلبات أسعار ألنفط على بعض المتغيرات الاقتصادية للنمو الاقتصادي من خلال دراسة واقع القطاع النفطي في العراق وأثره على النمو الاقتصادي.

ت.إبراز الفاعلين الأساسيين في السوق النفطية والتعرف على محددات وأنواع أسعار النفط

المبحث الأول واقع القطاع النفطي في العراق

على الرغم من أن العراق غني بالنفط على نحو استثنائي لكن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية حادة، فاحتياطي العراق النفطي المثبت يبلغ حوالي (١٤٣مليار برميل) ويشكل ثالث أكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم بعد السعودية و إيران، وربما في المستقبل القريب سيتصدر بلدان العالم، وذلك لوجود كميات كبيرة من الاحتياطي المحتمل، غير أن العراق يعاني من

تراجع كميات النفط الخام المنتج نسبة إلى ما يمتلكه من الاحتياطات الهائلة وذلك لأسباب عديدة ومختلفة منها داخلية ومنها خارجية ، وتتسم تكاليف استخراج النفط بأنها متدنية إذ تبلغ بين (١٠,٩دولا أمريكي

أولاً: مفهوم وأنواع اسعار النفط:

١- السعر المعلن: هو السعر الذي اعلنت عنه شركة النفط القياسية (Standard-oil) في عام ١٨٨٠ واستمرت في العمل بهذا النوع من الأسعار حتى اوائل سبعينيات القرن الماضي، فكان هذا السعر معمول به في الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك في الدول التي أسست في وقتٍ لاحق ما تعرف اليوم بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). فالسعر المعلن هو سعر برميل النفط الخام الذي تعلن عنه الشركات عند فوهة البئر النفطي. ومع تزايد نشاط الشركات خارج الولايات المتحدة الامريكية وفي ظل نظام الامتياز اضحى السعر المعلن يدل على سعر برميل النفط الخام عند منصات التصدير. فضلاً عن ذلك للسعر المعلن وظيفةٌ أخرى وهي حقوق الملكية والضرائب؛ إذ بات السعر المعلن يستخدم لفرض الضرائب على الشركات النفطية؛ مما ادى لإبرام الشركات النفطية عقوداً سرية مع الدول بأسعار اقل من السعر المعلن لتجنب استخدام المنافسين للمعلومات وبالتالي وضع استراتيجيات تسعير للخصم (Mabro, 1984: PP ٦-١٦).

٢- السعر المتحقق: هو السعر المعلن بعد ان طُرح منه الحسوماتِ والخصوماتِ؛ نظراً لوجودِ مشاكلٍ في موقعِ ونوعية النفط وهي كالآتي (عبد الرضا، ٢٠١١: ص١٠٣):

١- حسومات الموقع الجغرافي: وهذه الحسوماتُ تستقطعُ من الدولِ التي لا تتمتعْ بموقعٍ جغرافي مطلٍ على البحار؛ إذ يُسمحُ لها بالتصدير بشكلٍ غير مباشر إلى الأسواقِ العالميةِ.

٢- حسومات المحتوى الكبريتي: ان زيادة نسبةُ المحتوى الكبريتي والشوائب تزيد من هذه الحسوماتُ (بشكلٍ طردي).

٣- حسومات درجة الكثافة: تعطى هذه الحسومات بشكلٍ كبير للنفطِ الثقيلِ نظراً لكثافتهِ العاليةِ، أما في النفط الخفيف فتكون أقل نظراً لانخفاضِ كثافتهِ.

٤- حسومات قناة السويس: تدفع رسوم لمرور ناقلاتِ النفطِ المارة فيها وبالتالي إعطاء خصمٍ لنفطِ الدولِ المارةِ فيها.

٣- سعر الكلفة الضريبية: هو السعر الناجم عن إضافة عوائد الحكومةِ متمثلةً بالضرائبِ والريعِ إلى كلف الإنتاجِ، فهو يمثل الكلف الحقيقية التي تدفعها الشركاتُ للحكوماتِ من اجل الحصولِ على النفطِ الخامِ (رسن، ١٩٩٩: ص١٩٣).

٤- سعر الاشارة: وله مفهومان وهما كالآتي (الهيتي، ٢٠٠٠: ص١١٩):

١- هو السعر الذي يقلُ عن السعرِ المعلنِ ويزيدُ عن السعرِ المتحققِ، فهو يمثلُ نقطةَ وسطى بين السعرين، ويتم التوصل لسعرِ الاشارةِ عبر الاتفاق بين الشركةِ المنتجةِ والدولةِ المستوردةِ كما حصلَ بين الجزائرِ وفرنسا عام ١٩٦٥.

٢- هو متوسط سلة من النفوطِ المتقاربةِ بدرجاتِ الكثافةِ و/او المتباعدةَ في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشراً أو إشارةً ليتم تسعيرِ مجموعة النفوطِ وفقاً لقرب او بعد درجةِ كثافة النفط عن نفوطِ الإشارةِ، ونفوطُ الإشارةِ كثيرةٌ منها: النفطُ العربي الخفيف (راس التنورة، أوبك)، نفط غرب تكساس، نفط برنت، نفط بحر الشمال.

٥- سعر التحويل: هو السعرُ الذي يتم الاتفاقُ عليه فيما بين الشركةِ الأمِ وفروعها لبيعِ و/أو شراءِ النفطِ (علوان، ١٩٨٢: ص ١٦٨).

٦- السعر الفوري: هو سعرُ برميلِ النفطِ المتبادلِ فيما بين الأطرافِ المتبادلةِ بالسوقِ النفطيةِ بشكل آني أو فوري (الخولي، ١٩٩٢: ص٦٣).

٧- السعر الاسمي: هو القيمةُ النقديةِ لبرميلِ النفطِ الخامِ ومقوم بالدولارِ الأمريكي (الهيتي، ١٩٩٤: ص ١٢٠).

٨- السعر الحقيقي: هو السعرُ الناجمُ بعد خصم التضخم منه فضلاً عن التغيرات في القيمةِ الشرائيةِ للعملاتِ المتداولةِ من السعرِ الأسمي (السماك، ١٩٨٧: ص ٢٢٥).

٩- السعر الآجل: هو السعرُ الذي يتم بموجبهِ التعاقدَ حالياً على أن يتم تسليم شحنات النفط في المستقبلِ (Choudhry, 2002: p335).

١٠- سعر البرميل الورقي: هو سعرُ برميلُ النفطِ بسوقِ الصفقاتِ الآجلةِ، إذ يمثلُ أسعارَ العقودِ الآجلةِ التي يتم تداولها من قبل المضاربين (عبد الرضا، مصدر سابق: ص١٠٥).

١١- سعر النفط الارجاعي: هو سعرُ برميلُ النفطِ الخامِ في ظلِ أسعار المنتجات المكررةِ منه والتي سميتْ برميلَ أوبك أو البرميلُ المركبِ (الهيتي، مصدر سابق: ص١٢١).

اولا : مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي:

يسهم القطاع النفطي في العراق بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً من خلال اعتماده على القطاع النفطي مصدراً رئيساً للإيرادات العامة، سجلت

نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العام (٦٣,٩ %) ،٢٠٠٥وهي أعلى نسبة مساهمة للقطاع النفطي خلال مدة الدراسة، ومع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج بسبب زيادة الطلب العالمي من قبل الصين والهند والمضاربات في عقود النفط الآجلة من أجل تحقيق مكاسب مالية خيالية وانخفاض الدولار أدى ذلك إلى زيادة الإيرادات العامة مما ساهم في تشغيل القطاعات الأخرى وبلغ متوسط مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي) ،(٥٣,٩%وبلغت أدنى نسبة له في العام ،(٤١,٥%) ٢٠١٣متأثراً بانخفاض أسعار النفط عالمياً عما كانت عليه في العام ٢٠١٢بسبب امتناع المملكة العربية السعودية المنتج المرجح في الأسواق عن التخلي عن حصتها في الأسواق، ورفع الحضر عن إيران فأدى ذلك إلى تهاوي الأسعار، وسجلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العام (٦٠%)،٢٠١٥بسبب سيطرة الإرهاب على بعض المحافظات مثل ديالى، الانبار، صلاح الدين، الموصل التي ألحقت الضرر بالقطاع غير النفطي من خلال تدمير البني التحتية والأصول وتعطيل حركة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين، والجدول رقم (١) يوضح تطور نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق

ثانيا: الإنتاج السنوي للنفط في العراق

سجل الإنتاج النفطي العراقي في عام ٢٠٠٥بحدود) (٦٧٦,٤مليون برميل سنوياً واستمر الإنتاج النفطي في التطور والتزايد نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالمياً وزيادة استغلال الآبار النفطية نتيجة ارتفاع مستوى الاستثمار في القطاع النفطي حتى وصل في العام ٢٠١٥إلى) (١٢٧٩مليون برميل سنوياً، وبلغ معدل النمو المركب للإنتاج السنوي للنفط ،(٦,٣%في حين بلغ متوسط الإنتاج السنوي) (٩٦٨,٤مليون برميل خلال مدة الدراسة والشكل البياني الآتي يوضح تطور الإنتاج السنوي للنفط في العراق للمدة) ،(٢٠١٧-٢٠٠٥والجدول رقم) (٢يوضح الإنتاج السنوي للنفط العراقي).

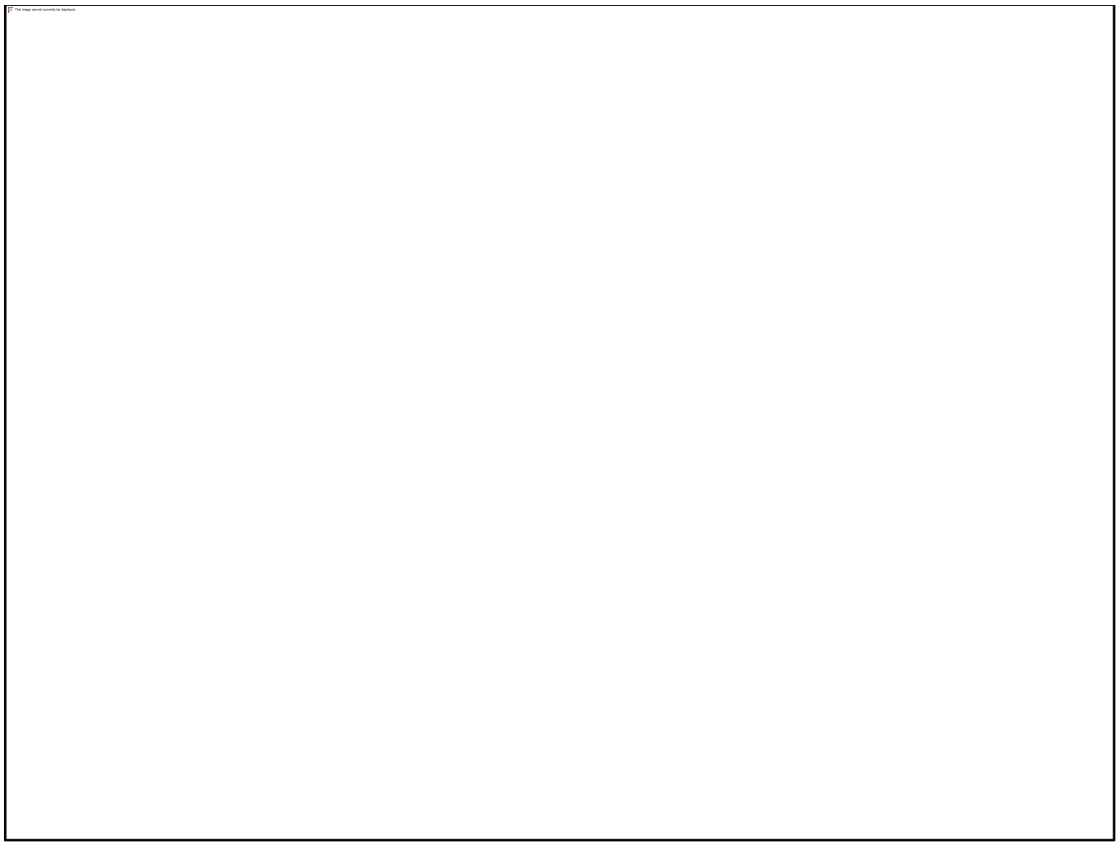

الآثار السلبية لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد العراقي في العام ٢٠٢٠م

واجه العراق تحدياً خطيراً تمثل في الحد من اعتماده على النفط، فمع الهبوط المفاجئ الذي شهدته أسعار النفط في العام ٢٠٢٠، انعكست بشكل سلبي على الاقتصاد العراقي, فالجدير بالذكر ان العراق تعرض الى صدمتين كبيرتين قادتا العراق لوضع لم يسبق له مثيل في تاريخه الحديث والمعاصر، أما الصدمة الأولى تمثلت بما حدث في اذار سنة ٢٠٢٠ وما بعده من انتشار فيروس كورونا (كوفيد – ١٩) مما ادى إلى تدهور الطلب العالمي(٣٠ مليون برميل يومياً) بسبب زيادة المعروض النفطي وانخفاض الطلب كنتيجة لحالة الكساد, إذ وافقت الحكومة العراقية على توصية المجلس الوزاري للطاقة رقم ٣٩ لسنة ٢٠٢٠ والمتضمنة محضر اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول (اوبك) ومجموعة(اوبك بلس) على خفض إنتاج النفط والتزام العراق بتخفيض حصته من إنتاج النفط بضمنها إنتاج إقليم كردستان

ومن ثم, زاد هذا الأمر من انخفاض عائدات العراق, اذ بلغت العائدات فقط مليار و ٤٢٣ مليون دولار نهاية شهر الرابع في حين كانت اكثر من ٦ مليار في شهر كانون الثاني.

والصدمة الثانية تمثلت بانهيار أسعار النفط واستمرار انخفاضها، علما بأنّ مثل هذا التزامن قلّ أن يحصل في العالم. وسوف نعرض هذه الصدمة وكيف انعكست على الاقتصاد العراقي وقادته لأزمة مالية واقتصادية.

١- الصادرات والتغيرات في أسعار النفط

هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري، فقد تجاوزت الصادرات النفطية ٩٨% من مجموع الصادرات، أما باقي الصادرات التي لا تشكل إلا مبلغا صغيرا لا يكاد يذكر, وتكمن وراء ذلك دلالات اقتصادية عميقة أهمها إن الاقتصاد العراقي بات دالة لسوق النفط.

٢-الايرادات العامة والتغيرات في أسعار النفط

بما إن الاقتصاد العراقي يعتمد على ايرادات تصدير النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة بنسب تتجاوز ٩٠%، إذ يصدر حوالي (٣,٤) مليون برميل يومياً، وتشكل صادرات النفط حوالي (٩٩%) من الصادرات الكلية بإيرادات تجاوزت (٦) مليار دولار خلال شهر كانون الثاني / يناير ٢٠٢٠.

لقد بلغت كمية الصادرات من النفط الخام (٩٩,٥٨٥,٢٨٣) برميلاً لشهر ايار، وكان مجموع واردات شهر آيار (٢,٠٩١,٨١١,١٢١,٩٦) دولاراً تقريباً, وإن المعدل اليومي الكلي للصادرات بلغ (٣,٣١٩,٥١٦,١) برميلاً، ومعدل سعر البرميل الواحد بلغ (٢١,٠٠٥) دولاراً لشهر آيار قبل بدأ التزام العراق بتخفيض صادراته بعد الاتفاق مع (أوبك +) والذي يقضي بأن يخفض العراق ما نسبته (٢٢,٨%) الى منتصف ٢٠٢٠, كان معدل صادرات العراق اقل بـ (٢٢,٨٠٠٠٠٠) برميلاً أي ما يساوي (٧٦,٧٨٥,٢٨٣) برميلاً وإذا اخذنا نفس سعر البرميل (٢١,٠٠٥) دولاراً فان واردات العراق كانت (١,٢٣٨,٤٥١,٠٠٠) دولاراً تقريباً.

٣-الموازنة العامة المتفاقمة(٢٠٢٠) والتغيرات في أسعار النفط

بناءه على ما تقدم، تسبب انخفاض اسعار النفط من مستوى (٦٠) الى مستوى (٢٠) دولار للبرميل بخسارة الموازنة العامة للعراق حوالي (٤) مليار دولار خلال شهر اذار / مارس ٢٠٢٠ (فقدت الاسعار ثلثي قيمتها) الأمر الذي يسلط الضوء على ازمة الموازنة العامة المتفاقمة لعام ٢٠٢٠.

٤- الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في أسعار النفط

انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لغاية ٢٠٢٠ ليصل إلى ٦٩٢٢ دولار قياسا لما شهد نموا مطردا للسنوات ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠١٣

الاقتصاد العراقي والسيناريوهات المتوقعة :

على الرغم من أن التأثير قصير المدى للأزمة يعد كبيراً، فإن التأثير المباشر على المدى الطويل يمكن أن يكون أكثر تأثيرا على الاقتصاد العراقي . وسنستعرض هذه الآثار على النحو الاتي :

الموازنة العامة :

ففي النصف من العام ٢٠٢٠ التزم العراق بتخفيض صادراته النفطية بنسبة (١٨%) أي (٨٥,١٤٤,٩١١) مليون برميلاً، أي ما يساوي (١٠٣,١٤٤,٩١١) برميلاً لشهر نيسان ، وإذا اخذنا

نفس سعر البرميل (٤٧) دولاراً فان واردات العراق كانت (٣,٣٣٤,٨١١,٠٠٠) دولاراً تقريباً. وعند احتساب النصف الثاني من السنة ٢٠٢٠ معنى ذلك ان واردات العراق النفطية كانت (٢٠,٩٥٥,٠٠٠,٠٠٠) دولاراً تقريباً، وهي غير كافية حتى لتغطية الرواتب التي وصلت في موازنة ٢٠٢٠ الى نحو ٤٥ مليار دولار. علما ان موازنة ٢٠١٩ لسنة مالية تساوي رواتب المتقاعدين من المدنيين والعسكريين (٩,٣١٦,٦٥٢,٤١٧,٠٠٠) ديناراً عراقياً، ورواتب الموظفين تساوي (٤٣,٤٠٤,٦٢٩,٢٦٧,٠٠٠) ديناراً عراقياً ومجموع الرواتب السنوي لعام ٢٠١٩ كان ما مقداره (٥٢,٧٢١,٢٨١,٦٨٤,٠٠٠) ديناراً عراقياً مما يعني ان العراق يحتاج شهرياً الى (٤,٣٩٣,٤٤٠,١٤٠,٠٠٠) ديناراً عراقياً.

واذا اخذنا بنظر الاعتبار ان تصريف الدينار العراقي حينها قد كان ١٢٠٠ دينار لكل دولار يعني ان العراق احتاج شهريا الى (٣,٦٦٠,٠٠٠,٠٠٠) دولاراً تقريباً، بينما الناتج المحلي للعراق هو (١,١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولاراً تقريباً لشهر ايار و(١,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دولاراً تقريباً للأشهر الاخرى فالعراق احتاج الى عجز (٢,٥) مليار دولار تقريباً شهرياً لكي يغطي نفقات الرواتب الشهرية فقط، واما بقية النفقات التشغيلية فالأمر يواجه صعوبة بالغة، فالعراق كان قد بنى موازنته لعام ٢٠١٩ على ١٢٠ مليار دولار تقريباً واكثر من (٧٨%) منها نفقات تشغيلية مما يعني ان هذه النفقات مستمرة ويحتاجها العراق فكيف يمكن لدولة تتطلب نفقاتها التشغيلية ٩٣ مليار دولار بينما وارداتها لا تتجاوز ١٥ مليار دولار بفارق يتجاوز ٧٥ مليار دولار. انهيار الأسعار واستمرها بالانخفاض تعد بمثابة صدمة كبيرة على الاقتصاد العراقي، والتي بدأت تداعياتها تظهر في سنة ٢٠٢٠. والجدير بالذكر ان الإجراءات والتدابير الوقائية الاحترازية التي اتخذها العراق لمكافحة فيروس كورونا (كوفيد – ١٩) ادت إلى زيادة النفقات العامة, فكان العراق أمام حالتين: الحالة الأولى إيرادات متذبذبة والتزامات ومستحقات ثابتة فيقود لعجز في الموازنة والحالة الثانية تراكم العجز ليقود لمشكلة سيولة تتمثل بعدم قدرة العراق على سداد التزاماته ومستحقاته يوما بيوم وشهر بشهر وسنة بسنة.

٢- الدين الحكومي

نتيجة لتكلفة انخفاض اسعار النفط على الخزينة العامة العراقية والتي تعاني أصلاً من الارتفاع الملحوظ والكبير في عجز الموازنة العامة، لجات الحكومة العراقية إلى الاقتراض الخارجي والمحلي لتغطية نفقاتها .فعملت على تمويل العجز في الحسابات من خلال زيادة التمويل النقدي غير المباشر من قبل البنك المركزي العراقي واعتماد السحب من الاحتياطي المالي والاقتراض المحلي والخارجي.

وبلغ مجموع الدين العام حدا كبيرا ليصل إلى ما يزيد عن ١٨١ مليار دولار، وقد بلغت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٦١ % في سنة ٢٠١٩ بعد ان كانت النسبة ٥٥% في سنة ٢٠١٥ بينما الدين الفعلي بلغ ٥٥,٤٤٨ مليار دولار لغاية شهر كانون الاول ٢٠١٩ , فارتفع إلى نسبة أعلى في سنة ٢٠٢٠ .

فكانت هناك جهودا ومحاولات للعمل على زيادة مصادر التمويل وأول تلك الجهود تمثلت بالاقتراض من المصارف الحكومية التي تلقى الدعم والمساندة من البنك المركزي، وذلك بخصم سندات تقارب نسبتها ٩%من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ٢٠٢٠، وتركز الحكومة باتجاهات أخرى منها سحب مبلغ ٨٣٠ مليون دولار من حصة العراق من حقوق السحب الخاصة،وقد ساهم البنك الدولي بما قيمته ٣٥٠ مليون دولار بصيغة قرض طارئ ضمن صفقة قروض تتراوح بين مليار – مليار ونصف دولار

٣- الرصيد من العملات الأجنبية

ان ما واجهته الحكومة في حينها تمثل بعدم قدرتها على سداد الالتزامات بسبب قلة النقد المتاح، وفي ظل توفر النقد الأجنبي (الدولار) تمكنت الحكومة أن تبيع المزيد من الدولارات للحصول على النقد لسداد التزاماتها. انخفاض الرصيد من العملات الأجنبية في البنك المركزي، في العراق الفعلية والمتوقعة اعتبارا من سنة ٢٠١٣ (٧٧,٨) , ومن ثم انخفضت الى ٣٥ في العام ٢٠١٩ وما وصلت في النصف الثاني لعام ٢٠٢٠ نحو ٣١, انخفض في العام ٢٠٢١ نتيجة لانهيار اسعار النفط , لجأت الحكومة بالاعتماد على الدين العام في تمويل موازنتها التشغيلية نتيجة الأزمة التي عانت منها وكان هناك نمو كبير في حجم الدين العام الأجنبي والمحلي .

٤- القطاع الخاص

إن الأثر الأولي الذي ترتب على الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية هو انخفاض الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى انخفاض في الطلب و الدخل قاد إلى انخفاض الطلب على النقود ومن ثم انخفاض سعر الفائدة الذي يشهد تراجعا في إنفاق القطاع الخاص الاستثماري (يشغل ٤ ملايين) نتيجة انخفاض أسعار الفائدة .

٥- الفقر :

ان الاثار الاقتصادية لانهيار وتراجع اسعار لم تقتصر على توقف الاعمال والبطالة، لأن فقدان مصادر الدخل لملايين من الناس يمكن أن يتضمن تداعيات كارثية على الفئات الهشة والفقيرة،

وبالنسبة للعاملين في القطاع العام، ادى الادخار الاجباري الى تخفيض قيم دخولهم المتاحة، ارتفعت نسب البطالة والفقر فمثلا تجاوزت نسبة الفقر ٢٣% وكذلك نسبة البطالة في القوة العاملة العراقية فقد تجاوزت ٤٠% .

أما بالنسبة للقوى العاملة في القطاع الخاص، والتي تشكل حوالي (١٠-١٥%) من مجموع القوى العاملة، الامر الذي حد من قدرتهم من الحصول على الغذاء والدواء والخدمات الضرورية، وأدى بالتالي الى دفعهم الى دون مستوى خط الفقر، هذا دون حساب تأثيرات الادخار الاجباري على دخولهم في حال تم تطبيقه.

بلغت نسبة إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص ٥٥,٥٦% عام ٢٠١٩ , ينخفض اذا ما استمر انخفاض اسعار النفط .

وبالتالي سوف يرتفع معدل البطالة عن مستواه الحالي في العراق واتساع دائرة الفقر، وزيادة الضغط المالي على الحكومة العراقية وإحراجها مع العمال خاصة وأنه يقع على عاتقها توفير مصدر دخل يؤمن لهم على الأقل المستلزمات الأساسية للحياة.

٦- الصحة والتعليم :

ان التدني الكبير في مؤشرات نوعية الحياة في العراق وهذا ما أشرته العديد من التقارير ومنها تدني مقومات صحة الفرد وتوفر الخدمات الأساسية وحالات سوء التغذية وحماية البيئة وتفاقم ظاهرة التلوث بكل أشكاله وتصحر الأراضي الزراعية وزيادة كبيرة في ملوحة المياه العذبة وشحتها، تعد مؤشرات إنذار لتبني أهداف وسياسات واضحة في الأجلين القصير والطويل .

٧- النزوح والتشرد والهجرة:

وهذا ما يوصف به المجتمع العراقي في السنوات الماضية، ويضع على الحكومة تبعات اقتصادية كبيرة، وإنّ هناك ضغوطا داخلية وخارجية ستفرض لحاجة تلك الفئات من البشر لتلبية تطلعاتهم وأساسياتهم وهم في الوقت نفسه شكلو تهديداً مضاعفا مستقبلا.

من خلال قراءة التأثيرات لانخفاض اسعار النفط على الاقتصاد العراقي, تبين أن التأثيرات الاقتصادية السلبية المحتملة كانت أكبر وأعمق من التأثيرات الحالية وتهدد قدرة الاقتصاد العراقي على الصمود في حال استمر النفط بالانخفاض فترة طويلة. ومن الواضح أن مخاطر انخفاض اسعار كان أكثر حدة وفتكاً بالاقتصاد العراقي، وتأتي الازمة الاقتصادية مع فقدان صناديق الاستثمار السيادية على الرغم من ان العراق يمتلك ثروات هائلة في مجالات أخرى: صناعية وزراعية وسياحية وموقع جغرافي متميز وغيرها تمكنه من التحول الى الاقتصاد المتنوع .

المحور الثاني

واقع تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للمدة (١٩٧٠ – ٢٠٢٠)

شهد العراق في عقد السبعينيات من القرن الماضي نهضةً اقتصادية كبيرة في كافة القطاعات الاقتصادية نتيجة الاستفادة من صفقة الدول العربية المصدرة للنفط الخام مع الولايات المتحدة الامريكية برفع أسعار النفط الخام واستثمار الإيرادات النفطية بتطوير البنى التحية وقطاعات التعليم والصحة وحتى البيئة بالاعتماد على الشركات الأجنبية (الغربية والشرقية)، ويمكن ان نلحظ من جدول (١) في ادناه ان معدلات البطالة في العراق لم تتجاوز (٣%) والذي يمثل معدلاً طبيعياً للبطالة لأفرادٍ لا يرغبون في العمل ضمن الأجور السائدة في سوق العمل والمرتفعة نسبياً آنذاك.

جدول (١): أسعار النفط الخام الجارية ومعدلات البطالة في العراق للمدة (١٩٧٠ – ٢٠٢٠)

السنوات	أسعار النفط الخام ($) (١)	معدل نمو أسعار النفط الخام (%) (٢)	معدلات البطالة (٣)	معدل نمو البطالة (%) (٤)	السنوات	أسعار النفط الخام ($) (١)	معدل نمو أسعار النفط الخام (%) (٢)	معدلات البطالة (٣)	معدل نمو البطالة (%) (٤)
1970	1.80	/	1.10	/	1996	20.67	21.46	13.90	7.75
1971	2.24	24.44	1.30	18.18	1997	19.09	-7.62	15.40	10.79
1972	2.48	10.71	1.40	7.69	1998	12.72	-33.40	17.40	12.99
1973	3.29	32.66	1.60	14.29	1999	17.97	41.32	20.20	16.09
1974	11.58	251.98	1.80	12.50	2000	28.50	58.57	22.40	10.89
1975	11.53	-0.43	2.10	16.67	2001	24.44	-14.22	24.60	9.82
1976	12.80	11.01	2.30	9.52	2002	25.02	2.37	26.70	8.54
1977	13.92	8.75	2.40	4.35	2003	28.83	15.22	28.10	5.24
1978	14.02	0.72	2.60	8.33	2004	38.27	32.72	26.80	-4.63
1979	31.61	125.46	2.80	7.69	2005	54.52	42.48	17.90	-33.21
1980	36.83	16.51	2.80	0.00	2006	65.14	19.48	17.50	-2.23
1981	35.93	-2.44	2.90	3.57	2007	72.39	11.12	11.70	-33.14
1982	32.97	-8.24	3.00	3.45	2008	97.26	34.35	15.30	30.77
1983	29.55	-10.37	3.10	3.33	2009	61.67	-36.59	14.00	-8.50
1984	28.78	-2.61	3.20	3.23	2010	79.50	28.90	12.00	-14.29
1985	27.56	-4.24	3.30	3.12	2011	111.26	39.95	8.15	-32.08
1986	14.43	-47.64	3.40	3.03	2012	111.67	0.37	7.97	-2.21
1987	18.44	27.75	3.90	14.71	2013	108.66	-2.70	9.27	16.31
1988	14.92	-19.05	3.60	-7.69	2014	98.95	-8.94	10.59	14.24
1989	18.23	22.13	3.70	2.78	2015	52.39	-47.06	10.72	1.23
1990	23.73	30.17	5.50	48.65	2016	43.73	-16.52	10.82	0.93
1991	20.00	-15.70	6.50	18.18	2017	54.19	23.91	13.02	20.33
1992	19.32	-3.40	7.50	15.38	2018	71.31	31.59	12.87	-1.15
1993	16.97	-12.16	8.50	13.33	2019	64.21	-9.96	12.76	-0.85
1994	15.82	-6.80	10.50	23.53	2020	41.96	-34.65	13.74	7.68
1995	17.02	7.58	12.90	22.86	المتوسط	18.91	15.79	7.40	10.86

المصدر: (١) شركة النفط البريطانية .(www.bp.com)

(٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، ودائرة التنمية البشرية.

(٢، ٤) من عمل الباحثة استناداً الى بيانات الجدول بالاعتماد على برنامج (**Microsoft Excel**).

بحلول عام ١٩٨٠ دخل العراق في حربٍ مع ايران دامت ثمانية اعوام انهكت الاقتصاد العراقي بديون لا يقوى على سدادها تخللها تدهور حاد في أسعار النفط الخام في السوق العالمية زادت من حدة ازمته الاقتصادية، فضلاً عن ذلك توقف معظم المشاريع الحيوية للشركات الأجنبية بتطوير قطاعات الاقتصاد العراقي واقتصرت الحكومة العراقية آنذاك بافتتاح مشاريع ليس ذات جدوى اقتصادية حقيقة للاقتصاد العراقي بهدف الدعاية السياسية، ومع تجنيد اكثر من مليون شاب عراقي وجذب العمالة الأجنبية زادت معدلات البطالة مرة أخرى إلا انها لم تتجاوز (٤%) طوال هذا العقد والتي يمكن ان تعد معدلاً طبيعياً للبطالة في ظل المتغيرات المستجدة في الاقتصاد العراقي.

شكل (1): اسعار النفط الخام ومعدلات البطالة في العراق للمدة (1970 - 2020)

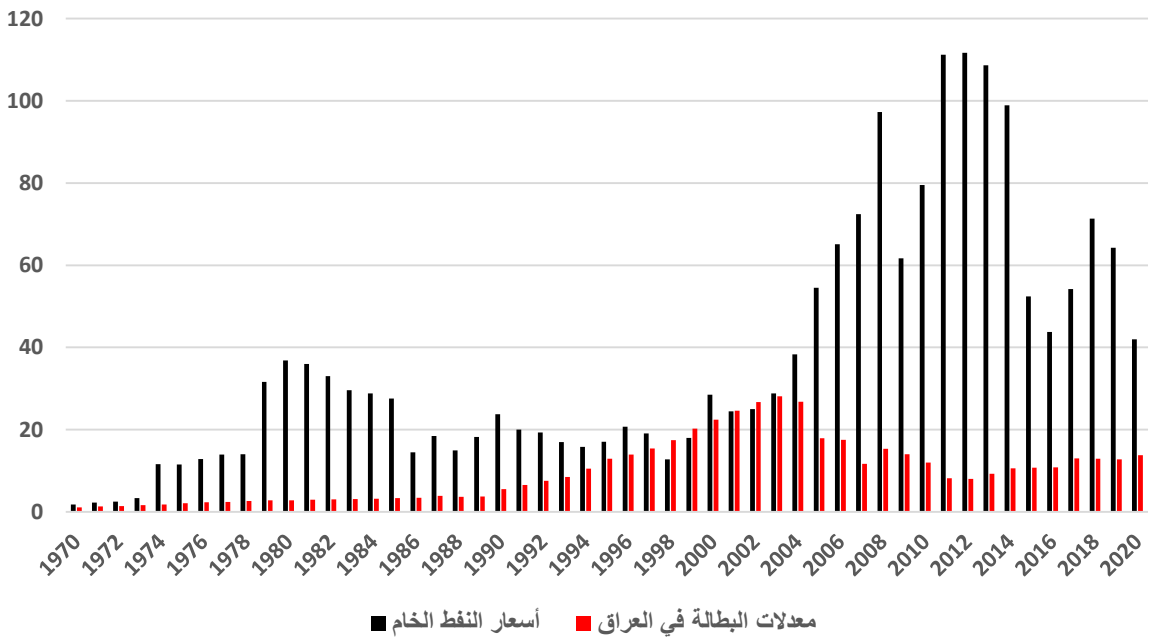

المصدر: من عمل الباحث استناداً الى بيانات جدول (١) وبالاعتماد على برنامج (Microsoft Excel**).**

مع نهاية حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٨ ظهر بوادر خلافاتٍ بين العراق والكويت وانتهت عام ١٩٩٠ باحتلال العراق للكويت مما دفع بالأمم المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية خانقة على الاقتصاد العراقي واتخاذ قرار شن عملية عسكرية على العراق، فاندلعت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وادت لتدمير كافة البنى التحتية للعراق، ومع انتهاء الحرب لمدة لم تتجاوز الشهرين قامت الحكومة

العراقية آنذاك بخطة لإعادة الاعمار والتي انتهت عام ١٩٩٥، وقد رافق هذه الخطة زيادة كبير في معدلات البطالة إذ زادت من (٥,٥%) عام ١٩٩٠ حتى وصلت عام ١٩٩٥ لحوالي (١٣%) وسرعان ما أخذت هذه النسبة في الزيادة على الرغم من تخفيف حدة العقوبات عام ١٩٩٧ بالسماح للعراق بتصدير كميات محددة من النفط الخام بمراقبة دولية وكذلك استيراداته، ومع نهاية عقد التسعينات وصلت معدلات البطالة لحوالي (٢٠%). ومع بزوغ فجر الالفية الثالثة للميلاد استمرت معدلات البطالة بالزيادة حتى وصلت ذروتها عام ٢٠٠٣ لحوالي (٢٨%) للأسباب الأنفة الذكر فضلاً عن تعرض العراق لحربٍ مدمرةٍ أخرى (حرب الخليج الثالثة) والتي سرعان ما انتهت بمدة لم تتجاوز الشهر والتي أدت لتبدل النظام السياسي في العراق واتباع الحكومة لسياسة الانفتاح والتشغيل الناقص (البطالة المقنعة) من خلال زيادة حجم القطاع العام لامتصاص معدلات البطالة المرتفعة والتي بلغت ادنى مستوى لها في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حوالي (١١%) في عام ٢٠٠٧.

شكل (2): معدل نمو اسعار النفط الخام ومعدل نمو البطالة في العراق للمدة (1970 - 2020)

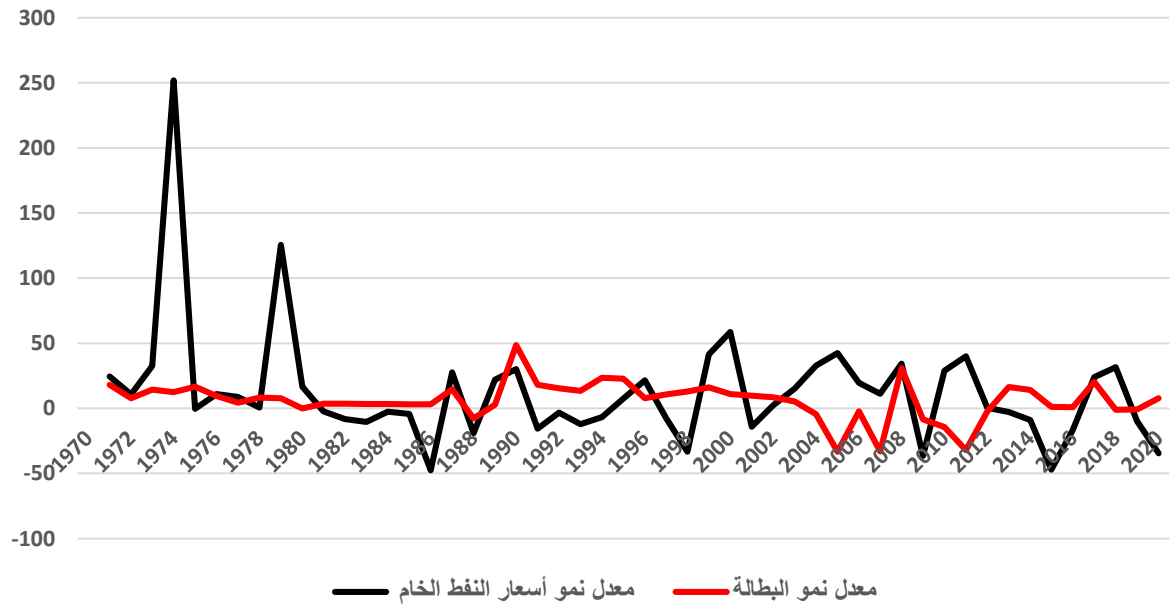

المصدر: من عمل الباحث استناداً الى بيانات جدول (١) وبالاعتماد على برنامج(Microsoft Excel)

شهد عام ٢٠١٠ ارتفاعاً في أسعار النفط الخام لـ(٧٩,٥ دولار امريكي) بعد ان انخفض عام ٢٠٠٩ نتيجة الازمة المالية العالمية التي هزت الولايات المتحدة الامريكية خصوصاً والعالم عموماً، وقد استمرت أسعار النفط الخام بالارتفاع حتى منتصف عام ٢٠١٤ الامر الذي دفع العديد من الدول

المصدرة للنفط الخام ومن ضمنها العراق بتبني مشاريع طموحة في خططها التنموية مما أدى لانخفاض معدلات البطالة لأدنى مستوياتها منذ عام ١٩٩٣؛ إلا ان هبوط أسعار النفط الخام في السوق العالمية وتردي الوضع الأمني في عدد من المحافظات العراقية منتصف عام ٢٠١٤ دفع بالحكومة العراقية لإعلان حالة التقشف وتوقف النفقات الاستثمارية والمشاريع التنموية وزيادة الانفاق العسكري مما ساعد على ارتفاع معدلات البطالة مرة أخرى لتبلغ ذروتها عام ٢٠٢٠ لتبلغ حوالي (١٤%). يمكن ان نلحظ من جدول (١) في أعلاه ان متوسط معدلات البطالة في العراق للمدة (١٩٧٠ – ٢٠٢٠) هو (٧,٤%) وبمعدل نمو سنوي لنفس المدة انفة الذكر (١٠,٨٦%).

المراجع

١. **رحيم كاظم الشرع, هاجر حسين سلمان, تقدير مؤشر البؤس الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٨) , Entrepreneurship journal for fiinance and business: ٢٠٢٢: المجلد (٣)، العدد (٠١)**

٢. **هاشم محمد العركوب, عدي صابور الراشدي, تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية في السعودية للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩ , Entrepreneurship journal for fiinance and business: ٢٠٢١: المجلد (٢)، العدد (٠٣)**

٣. **سيف راضي محي, محمود محمد داغر, لورنس يحيى صالح, تطبيق نموذج التوازن العام الكلي على السياسة النقدية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) , Entrepreneurship journal for fiinance and business: ٢٠٢٢: المجلد (٣)، العدد (٠٢)**

٤. **محمد فرج عيدان, متطلبات الموازنة المستدامة ودورها في تحسين الوضع المالي العراقي , Entrepreneurship journal for fiinance and business: ٢٠٢٢: المجلد (٣)، العدد (٠٣)**

٥. **ارشد فؤاد التميمي, نغم حسين نعمة, المشروعات الريادية الصغيرة لدعم الصناعة الوطنية في العراق بين واقع الاحتضان والدعم اللوجستي الحكومي دراسة استطلاعية لرواد اعمال المشاريع الصغيرة , Entrepreneurship journal for fiinance and business: ٢٠٢١: المجلد (٢)، العدد (الخاص)**

٦. **منتظر مهدي صالح, عبير محمد جاسم, الاغراق التجاري في الاقتصاد العراقي (الاسباب والنتائج) , Entrepreneurship journal for fiinance and business: ٢٠٢٢: المجلد (٣)، العدد (٠١)**

٧. **نوال حربي راضي, محمد عبدالله ابراهيم, تأثير التحول الى مدخل الاقتصاد الدائري في تقارير الاستدامة , Entrepreneurship journal for fiinance and business: ٢٠٢٢: المجلد (٣)، العدد (٠١)**

٨. محمد حسين الجبوري, حميدة حسين الجبوري, أثر استخدام الموارد الناضبة في التنمية المستدامة في الاقتصاد العراقي , Entrepreneurship journal for fiinance and business: ٢٠٢٢: المجلد (٣)، العدد (٠١)

٩. فيصل غازي فيصل, عبدالرزاق ابراهيم شبيب, احمد حسين بتال, تحليل مؤشرات الانضباط المالي وأثرها في الاستقرار النقدي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد العراقي , Entrepreneurship journal for fiinance and business: ٢٠٢٣: المجلد (٤)، العدد (٠١)

١٠. محمد حميد محمد, الاقتصاد الدائري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة , Entrepreneurship journal for fiinance and business: ٢٠٢١: المجلد (٢)، العدد (٠٣)

١١. الاسرج، حسين عبد المطلب. ٢٠٠٧. المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية (القاهرة : ٢٠٠٧) ، ص ١٤، متوفر على الموقع: www.E. Hussein 159@gmail.com

١٢. خليفة، محمد ناجي. ٢٠٠٦. البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية. جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

١٣. الخولي، سيد فتحي أحمد. ١٩٩٢. اقتصاديات النفط. الطبعة الثانية. دار حافظ للنشر والتوزيع. جدة.

١٤. رزق، قطوش. ٢٠٢٠ . أثر تغيرات أسعار البترول على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (١٩٧٠ – ٢٠١٧). مجلة العلوم التجارية. العدد ١٩. الجزائر: ص ص ٢٥٠ – ٢٧٠.

١٥. رسن، سالم عبد الحسين. ١٩٩٩. اقتصاديات النفط. دار الكتب الوطنية، طرابلس.

١٦. زكي، رمزي. ١٩٩٨. الاقتصاد السياسي للبطالة. سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢٦. الكويت.

١٧. السماك، محمد ازهر سعيد. ١٩٨٧. اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات. دار الكتب للطباعة. الموصل.

١٨. عبد الرضا، نبيل جعفر. ٢٠١١. اقتصاد النفط. دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت.

١٩. علوان، محمد يوسف. ١٩٨٢. النظام القانوني لاستغلال النفط في الاقطار العربية دراسة في العقود الاقتصادية الدولية، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

٢٠. محمد السيد واخرون. ٢٠١٥. أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في سوق العمل في الاقتصاد المصري. مجلة بحوث اقتصادية عربية. العدد ٧١.

٢١. منظمة العمل العربية. ٢٠٠٣. السياسات التدريب في ضوء القدرات الاقتصادية. مكتب العمل الدولي.

٢٢. نامق، صلاح الدين. ١٩٦٥. النظم الاقتصادية المعاصرة وتطبيقاتها. الطبعة الأولى. مكتبه عين شمس. القاهرة.

٢٣. الهيتي، أحمد حسين الهيتي. ١٩٩٤. مقدمة في اقتصاد النفط. دار الكتب للطباعة والنشر. الموصل.

٢٤. الهيتي، احمد حسين علي. ٢٠٠٠. اقتصاديات النفط. دار الكتب للطباعة والنشر. الموصل.

٢٥. ولسون، جي هولتن. ١٩٨٧. الاقتصاد الجزئي. دار المريخ للنشر. الرياض.

Second: The sources in English:

1. **Carruth, A. A., Hooker, M. A., & Oswald, A. J. 1998. Unemployment equilibria and input prices: Theory and evidence from the United States. Review of economics and Statistics, 80(4), 621-628.**
2. **Choudhry, Moorad. 2002. The repo handbook. Butterworth-Heinemann. Oxford.**
3. **Keane, M. P., & Prasad, E. S. 1996. The employment and wage effects of oil price changes: a sectoral analysis. The Review of Economics and Statistics, 389-400.**
4. **Loungani, P. 1986. Oil price shocks and the dispersion hypothesis. The Review of Economics and Statistics.**
5. **Mabro, Robert.1984. On oil price concepts, Oxford Institute for Energy Studies, Oxford, UK.**